زاوية

برنامج (الإرهاب في قبضة العدالة) في نظر القانون

صافي الياسري

حين انفجرت فضيحة الانتهاكات التي حفلت بها سلوكيات الجنود الأمريكان ضد السجناء العراقيين في سجن (أبو غريب) سيئ الذكر، قام الرأي العام العراقي واحداً موحداً ضد تلك الانتهاكات ورفضها جملة وتفصيلاً ومن دون قبول أي عذر أو اعتذار، ولم يخفف من وطأة هذا الرفض إعلان الجيش الأمريكي التحقيق في المسألة وتعريض المسؤولين عنها إلى الاستجواب والمحاكمة ومن ثم فرض العقوبات. ولم يفكر العراقيون يومها في شكل (السجين) ولا هويته. ولا انتمائه العرقي أو الطائفي. وما وحدهم في ذلك الموقف هو جنسية هؤلاء السجناء (العراقية)، وبمعنى أدق، إن روح (المواطنة) كانت هي (الداينمو) المحرك أو نقطة الارتكاز التي اجتمع حولها الرأي العام العراقي ليحدد موقفه، وكانت كرامة العراقي، بغض النظر عن كل شيء بما في ذلك (الجريمة) التي ارتكبها، هي الهدف الذي سعى إليه الجميع، ليثبتوا أن (تغييراً) فعلياً وحقيقياً قد حدث على الساحة العراقية يمكن تلخيصه بالقول إن ما يبنى في العراق الجديد هو دولة المؤسسات الخاضعة لسيادة القانون، والقانون في ميدان (الجريمة والعقاب) ينص على إن (المتهم بريء حتى تثبت إدانته)، وما دام هذا المتهم بريئاً، فإنه ليس من الجائز قانوناً التشهير به (كعرضه على شاشات التلفاز) وتوجيه الإهانات إليه (كيفما كانت) والطعن في شرفه وإنسانيته ووطنيته وتعذيبه جسدياً.

نحن نفهم وندرك الظروف الصعبة (أمنياً) التي يعيشها بلدنا في مواجهة (الإرهاب) والجريمة المنظمة والاحتراب السياسي، وندرك الخطر الذي يتعرض له يومياً رجال الأمن، وفي مقدمتهم رجال الشرطة، ونعرف تضحياتهم ونقدرها، بل نجلها، وننظر بعين الاحترام رفيع المستوى لمجرد وجودهم في الشارع، ونسجل لهم في أنصع صفحات تاريخ العراق أداءهم المشرف في عملية إعادة بناء العراق وحماية أبنائه وممتلكاتهم العامة والخاصة. لكن هذا الفهم لا يجعلنا نغمض أعيننا عن بعض الهفوات التي يرتكبها جهاز الشرطة، ويمكن عدها مخالفات قانونية، ونرى إنها قد تثمر سلباً في حين يراد بها نتيجة إيجابية.

فعملية عرض المشتبه بهم من المتهمين بالإرهاب وارتكاب جرائم جنائية بل خيانة الوطن التي تعد (خيانة عظمى) من على شاشات التلفاز (وتحديداً العراقية والفيحاء) تحتاج إلى إعادة نظر في الكيفية التي تتم بها. نبدأ مع اسم البرنامج الذي يتم فيه عرض المشتبه بهم، أو المتهمين، وأقول المشتبه بهم والمتهمين، ذلك أن القضاء العراقي لم يقل كلمته فيهم بعد. اسم البرنامج هو (الإرهاب في قبضة العدالة)، والعدالة يحققها القضاء كما هو معلوم، وهو سلطة منفصلة عن السلطة التنفيذية التي تمثلها الشرطة وقوى الأمن الأخرى. لهذا، يحق لنا التساؤل: هل هؤلاء المتهمون هم في قبضة العدالة (القضاء) أم في قبضة السلطة التنفيذية (الشرطة)؟

وما داموا في قبضة (السلطة التنفيذية)، كما نعرف بيقين تام، فما صلاحيات هذه السلطة؟ وهل يحق للمستشار الأمني في وزارة الداخلية، وهو جزء من السلطة التنفيذية ولا علاقة له بالقضاء، أن يحكم على هؤلاء المتهمين بأنهم من المجرمين (برغم اعترافاتهم)، فيعرضهم على شاشات التلفاز ويسلط عليهم (المحققين) الذين يتفننون في توجيه الإهانات إليهم واستخدام الكلمات سيئة الدلالات في توصيفهم، واكرر هنا: برغم اعترافاتهم، ونحن نعلم إن الاعتراف سيد الأدلة، ولكن ذلك ما يقوله القضاء وليس الشرطة، فكم من اعتراف انتزعته الأجهزة التنفيذية من المتهم بالإكراه والعنف، يبدو الأمر على هذه الحال على النحو الآتي: نصب المستشار الأمني في وزارة الداخلية نفسه قاضياً، فأمر بالتشهير بالمتهمين وعرض اعترافاتهم على الملأ من دون الحاجة إلى إذن القضاء العراقي الذي يجب أن يتحقق من أن هذه الاعترافات تمت على وفق القانون وطوعاً لا كرهاً، وهذه مخالفة قانونية لا يبررها نبل الغاية وسمو الهدف الذي نقر بأن المستشار الأمني في وزارة الداخلية يسعى إليه.

ونصب المحققون أنفسهم قضاة، فدانوا المتهمين سلفاً، وسمحوا لأنفسهم بأن يوجهوا لهم الإهانات، ولا نسأل هنا إن كانوا يستحقونها أم لا، ولكننا نسأل هل هذا قانوني؟

ولماذا يجبر المتهمون على مخاطبة المحقق بكلمة (سيدي)؟

نتساءل: هل هذا قانوني؟ إذا كان قانونياً، وهو ليس كذلك، فليس هذا هو القانون الذي نريد له أن يحكم العراق وأن يكون سيد دولة المؤسسات، وهو يذكرنا بقوة بسلوكيات الأجهزة القمعية الصدامية الخارجة على القانون ويجعلنا نتشكك في أهداف وغايات المنفذين وعلاقتهم بالتربية القديمة وتراث وثقافة الأجهزة القمعية السابقة. وإذا لم يكن قانونياً، فلماذا حصل ولماذا يستمر؟ وأين القضاء العراقي من هذا كله؟ وأين الحكومة وما تبريرها؟ نكرر مرة أخرى احترامنا العالي لأخوتنا الشرطة، ونؤكد فهمنا ومعرفتنا بنبل الهدف الذي يسعون إليه، لكننا، قبل ذلك كله، نسعى لبناء دولة المؤسسات وسيادة القانون، وفي مجال (الجريمة والعقاب)، كما أسلفنا، نؤكد المبدأ القانوني القائل (المتهم بريء حتى تثبت إدانته)، والبراءة وإن كانت شكلية تتطلب الاحترام، وعلى هذا الأساس نطلب بقوة إعادة النظر في هذا البرنامج والأساليب المستخدمة فيه. وكلامنا هذا ينبع من روح المواطنة والحرص على كرامة العراقي والرغبة التامة في العيش في ظل القانون ورؤية أجهزة الدولة تكتب صفحة جديدة في تاريخها تثبت احترامها للقانون وحقوق الإنسان.

برمـــــودا الانحطاط العـــــراقي

ميثم الجنابي

من مفارقات التاريخ العراقي المعاصر أن يتحول الرمز الهندسي فيه الى رمز الخراب والتخريب. فمن المعلوم ان الهندسة اشتقاق لغوي زاوج ، في التاريخ والثقافة ، فكرة التبادل الثقافي والتناسق في العمارة ، وهو تزاوج يعبر عن حقيقة المهمة الذاتية للهندسة بوصفها ارقى الاشكال المعقولة للعمارة والتعمير ، ومنهما ظهرت فكرة العمران بمعناها المدني والفلسفي. والرموز والاشكال الهندسية جميعا هي النموذج الاكثر دقة وجمالا للتناسق والوحدة ، اذ لا تنافر ولا خلاف ولا صراع في الاشكال الهندسية ، ومن هنا يكون تساويها في القدرة على ابداع الجميل.

غير ان تاريخ العراق الحالي اظهر لنا بعدا يتعارض مع الجمال والحقيقة، وهو تحول (المثلث) الى رمز الخراب والتخريب. اننا نعثر على مقارنات تبتدعها الطبيعة ويحولها البشر الى رمز، ولكن لتجنب الوقوع فيه، كما يقال عن (مثلث برمودا). لقد اراد الانسان من وراء ذلك القول بان هندسة الموت الطبيعية تحتوي في اعماقها على مؤشر قادر على ان يقدم لنا دليلا هندسيا للخروج من الموت نفسه، وهي نتيجة تؤكد صحة الفرضية القائلة بان العلم الطبيعي هو عاصم لحقائق الوجود، بما في ذلك حياة البشر. اما في العراق المعاصر فان القضية تبدو اكثر تعقيدا، بحيث تجعل من الضروري احيانا اعادة البرهنة على اكثر الامور بديهية لاثباتها، وهو امر ان دل على شيء فانما يدل على منافاة ابسط مقومات العقل والعدل، وبالتالي، هو مؤشر على عمق الانحطاط الشامل في العقل والوجدان والضمير وعلى سعة الانتهاك (المنظم) لابسط قواعد العلم والعمل العقلانية، اذ لا يعني ظهور رمز (المثلث الارهابي) و (مثلث المقاومة) ثم (مثلث الموت) وما شابه ذلك في العراق سوى الصيغة التي تجعل من اكثر الاشكال هندسية ودقة ووضوحا محل خلاف واختلاف لا يكتب حروفه ولا يمسحها سوى الدم. وعندما يصبح سيان من كان ساكبه شرطا وحيدا للبرهنة والتدليل على (المواجهة) و (التحدي) و(المقاومة)، فان ذلك مؤشر، دون شك، على واقع انحطاط القيم والمفاهيم والرموز، ومن ثم خراب وتخريب اساليب الوعي والممارسة الاجتماعية والسياسية.

ان هذا الانحطاط والانتهاك، شأن كل خراب واستعداد على التخريب له مقدماته التاريخية ونماذجه (الملهمة)، فهو يشير عموما الى واقع الانقسام والتجزئة المتفسخة في بنية الوعي الاجتماعي والاخلاقي، كما انه يشير الى انحلال بنية الفرد والمجتمع والدولة والثقافة. بمعنى انحلال الحد الضروري الذي يكفل لكل منهم حق الوجود والفعل ضمن معايير المصلحة العامة. وهو انحلال رفعته التوتالتيارية البعثية والدكتاتورية الصدامية الى مصاف (المرجعية) المتحكمة في كل جزيئات ومسام الوجود الاجتماعي.

طبعا، إن الانقسام والتجزئة، سواء بمعناها الاجتماعي أم السياسي أم الطائفي أم القومي أم الجهوي ظاهرة لها جذورها ومقدماتها التاريخية. ويمكننا ارجاعها من الناحية التاريخية الى ما بعد سقوط بغداد في منتصف القرن الثالث عشر حتى بداية ظهور العراق الجديد في بداية القرن العشرين، أي بعد سبعة قرون من الغيبوبة والخمول. وهي مرحلة تاريخية هائلة أدت إلى تفتيت قواه الداخلية وإنهاك قواه الذاتية، بحيث أرجعت العراق، بما في ذلك (جغرافيا)، إلى ما قبل الطوفان السومري، الا انها أبقت من الناحية الشكلية على معالمه المحفورة في الذاكرة والتاريخ والجغرافيا، بوصفه موطن ووطن الساميين القدماء والجدد (العرب)، بمعنى الإبقاء على وحدة سومر وبابل ونينوى، وهي الحدود التاريخية والطبيعية الأولية التي تشكل الأساس المادي والمعنوي لوحدة وجوده الثقافي والسياسي والقومي أيضا. بمعنى أن كل ما تشكل من مآثر وإنجازات كبرى مادية وأثرية وثقافية في تاريخ المكونات الدولتية للعراق منذ القدم هي الجزء الحيوي منه وله، وهي حقيقة رسختها تقاليد الخلافة العربية الإسلامية. وكل ما جرى بعد ذلك هو مجرد حالات عارضة، وهو الامر الذي جعل من حقيقة العراق وكيفية تكونه التاريخي هوية ثقافية وليست عرقية. مما كان يعني انه مستعد لان يكون موطن الائتلاف الممكن والتمازج الثقافي والانفتاح الفعلي على النفس والآخرين، وهي حقيقة يمكن تتبعها ورؤيتها في كل الإبداع النظري والعملي لتاريخه الثقافي. ولم تتغير حقيقته هذه، حتى في حقبة القرون السبعة المظلمة من تاريخه، وهي الحقبة التي جعلت من الانحطاط اسلوب وجود الزمن فقط، مما افرغ العراق من تاريخه الذاتي، وهو انحطاط ترسخ في التجزئة المفتعلة لكينونته العربية. ولعل مفارقة الظاهرة تقوم على ان العرب، الذين صنعوا تاريخ المنطقة وقوام وجودها الفكري والروحي اصبحوا في العراق افلاكا تتحكم بها مراكز التركية العثمانية والفارسية الصفوية. ومع ان هذا الصراع لم يكن قوميا ولا طائفيا بالمعنى التقليدي والمعاصر للكلمة الا انه اتخذ هذه الصيغة المتخلفة في العراق الحديث، بحيث تحول المركز (العراقي) الى اطراف، والاطراف (فارس وتركيا) الى مراكز، وهي حالة مخزية تعيد انتاج نفسها بعد سقوط التوتاليتارية والدكتاتورية، فقد ادت التوتاليتارية والدكتاتورية، وبالاخص في مجرى العقدين الأخيرين، إلى استفحال التجزئة الجهوية والقومية والطائفية للعراق والعراقيين في مختلف نواحي ومستويات الحياة، مما أعطى هذه التجزئة أبعادا مركبة ومتشابكة في الاجتماع والاقتصاد والسياسة والفكر والأيديولوجيا ونمط الحياة والنفسية الاجتماعية، وهي تجزئة اخذ حجمها بالتوسع في مجرى التغيرات الراديكالية التي رافقت سقوط التوتاليتارية والدكتاتورية، فقد وقف العراق امام امتحان صعب للغاية يقوم فحواه على ما اذا كان قادرا فعلا على تذليل هامشية وجوده الذاتي بالاستناد الى فكرة (الوطنية العراقية)، بمعنى: هل هو قادر فعلا على تذليل تقاليد التركية الفارسية (العثمانية الصفوية) وذيولها التاريخية والمذهبية في التجزئة المفتعلة لعرب العراق بوصفهم هوية واحدة في الجوهر، وتذليل تقاليد التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية في تجزئتها المفتعلة للكينونة العراقية عندما زاوجت بصورة فجة ومدت خطوط الموازاة المسطحة للجغرافي والقومي والطائفي في تقييمها وتصنيفها لعرب العراق، اي كل ما ادى قبيل سقوطها وبعده الى ظهور ما يسمى بـ(المثلث السني) و (الشيعة)، وهو تقسيم وتقييم يعيد انتاج التجزئة المفتعلة لحقيقة العراق بوصفه كينونة رافيدينية عربية اسلامية، بمعنى اعادة خلخلة حقيقة مكونه العربي. فعرب العراق هم هوية واحدة في الجوهر، وهم اصل العراق وجذره، كما انهم كينونته التاريخية والثقافية ومظهر وجوده الفعلي. الا ان بروز (المثلث السني) فيه على خلفية انحلال الدولة المركزية وصعود الاطرافية والطائفية وتجسدهما السياسي و(القانوني) في (مجلس الحكم الانتقالي) واستمرارهما في مختلف الاشكال والاصناف والمستويات يشير الى استمرار بنية الانحطاط المادي والمعنوي للعراق وقواه السياسية بالاخص.

اننا نقف امام واقع انحطاط وتخلف البنية الاجتماعية من جهة، وتصدع الفكرة الوطنية العراقية من جهة أخرى. واذا كان من الممكن الاقرار نظريا بانه انحطاط وتصدع قابل للرأب، باعتباره نتاجا لحالة سياسية أولا وقبل كل شئ، بلغت ذروتها في سياسة التوتاليتارية والدكتاتورية المقبورة، فان الاحداث التاريخية في مجرى السنتين التاليتين لسقوط الدكتاتورية والاشهر التالية للانتخابات تشير الى استمرار واعادة انتاج واقع التجزئة بصورة (منظمة).

فالتجزئة الهائلة التي احدثتها التوتاليتارية والدكتاتورية في الكينونة العربية للعراق من خلال استفراد اطرافه (عوجة تكريت) التي تحولت الى مركز العراق بما في ذلك (حق) تمثيل العروبة، هو الذي أدى في نهاية المطاف إلى ظهور ما يسمى (بالمثلث السني) في العراق. تماما كما نرى الان استفراد اطراف جديدة (النجف والسليمانية) التي اخذت تتحول الى مراكز العراق، هو الذى ادى وسوف يؤدي الى تعميق الشرخ الفعلي في التجزئة العراقية، ومن ثم ظهور (المثلث الشيعي). وهو مثلث اخذ في (التكامل) من خلال تحوله الى صيغة ايديولوجية وعلنية في اعلاء فكرة الطائفية السياسية والطائفية القومية ووضعها في صلب المواقف العملية تجاه اشكاليات العراق الكبرى والصغرى، وهو توجه يسهم اكثر من غيره في تفتيت الهوية الوطنية، والعربية للعراق. فمن حيث حقيقة الهوية العربية والوطنية لا يوجد في العراق (مثلث سني) لا بالمعنى الجغرافي ولا الثقافي ولا الطائفي، كما لا يوجد (مثلث شيعي) فيه لا بالمعنى الجغرافي ولا بالمعنى الثقافي ولا بالمعنى الطائفي. فكلاهما (مثلث) للتخلف والانحطاط، يمكن وصفه (بالمثلث الهمجي) في التاريخ العراقي المعاصر. وهو (مثلث) فعلي وقائم بذاته وله حدوده الخاصة به التي جرى (أدلجتها) و(دمجها) في (بنية السلطة) الصدامية، التي يجري اعادة انتاجها في صدامية جديدة.

اننا نقف امام (مثلث شيعي) (النجف –كربلاء –الكوفة) و (مثلث كردي) (سليمانية –اربيل –دهوك)، أي امام (مثلثات) تعيد انتاج الصدامية التي صادرت هوية العراق العربية والوطنية من خلال طائفية سياسية جهوية وجدت تعبيرها الدعائي في تجزئته الى (محافظات الغدر والخيانة) و(محافظات الولاء والوفاء)، بطائفية مذهبية وعرقية تمتثل لرذيلة النفسية الصدامية، وهو الامر الذي يعطي لنا امكانية القول، أن الذي تغير في المعادلة اطرافها لا غير، وبقى المركز العراقي، اي حقيقة الهوية الوطنية خارج مضمون التحول المنشود من التوتاليتارية الى الديمقراطية، وهي استعادة تكشف عن حقيقة القوى الانتقالية في (مرحلة الانتقال) هذه، بوصفها قوى هامشية، بالمعنى السياسي والاجتماعي والتاريخي، وهي قوى لا يمكنها نقل العراق فعلا الى ميدان الديمقراطية الاجتماعية والدولة الشرعية والنظام المدني. انها قوى قادرة فقط على انتاج (مثلثات) همجية جديدة. وهو الامر الذي يجعل منها قوى مثلث برمودا العراقي، اي مثلث الانحطاط الخطر، ومن ثم مثلث الموت الفعلي ومبتلع من يسير اليه.

الحرية المنقوصة في تحقيق فدرالية الجنوب

عباس خزعل المحمداوي

إن أهل الجنوب قدموا للعالم حضارات متقدمة منذ فجر التاريخ، وما حضارة سومر وأور وبابل إلا شهود على ذلك. وفي العصر الإسلامي كان يعيش على خيرات أرض السواد جميع أبناء الإمبراطورية الإسلامية فكانت مدينة البصرة منارة حضارية وثقافية في العلم، والأدب والفلسفة.

ولو استعرضنا الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إقليم الجنوب، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة إلى الآن، لوجدنا الإقصاء والتهميش والظلم والطغيان فلم تنصف أهل الجنوب الحكومات المتعاقبة، فقد عاشوا تحت ظل الفقر والاضطهاد.

إن الجذور التاريخية للإقصاء والتهميش تكمن في السياسة المتبعة، المعلنة وغير المعلنة، القائمة على الطائفية والعشائرية والمنطقية فجذور التسلط وعوامل الطغيان مترسبة في وعينا التاريخي، فلا يمكن الفصل بين وعينا السياسي ووعينا التاريخي.

وإن ممارسة سياسة التهميش والإقصاء والظلم أفرزت طبقة بيروقراطية بسطت نفوذها باستعمال القوة والعدوان والجبروت وشدة الاعتزاز بالنفس إلى درجة المرض عند جميع النخب السياسية من علمانية ودينية.

إن سياسة النظام المباد التي مارسها في العراق عامة وفي إقليم الجنوب خاصة تقوم على التفرقة الطائفية والعشائرية وممارسة القتل والتشريد وسلب الحريات، فكان أهل الجنوب محرومين من أبسط حقوقهم الإنسانية فقد كان المواطن هناك يعد مواطناً من الدرجة الثانية في المواطنة، لأن سياسة النظام المباد تقوم على الخلل في بنيتها الفكرية ومنطلقاتها الأيديولوجية الفاشية. ولو عملنا إحصائية ميدانية لمدى سياسة التهميش والإقصاء والحرمان من أبسط حقوق المواطنة لوجدنا ذلك واضحاً في كل مجالات الحياة فلم تكن تسند لأهل الجنوب أية وظيفة قيادية مدنية أو عسكرية، وينسحب هذا على الوظائف الثانوية، فكانوا مشاريع عمل لنزوات النظام المباد، مما جعل المواطن في إقليم الجنوب يستشعر عدم المساواة، فقد أراد النظام المباد ذلك فكانت العزلة والانطواء على الذات والابتعاد عن المشاركة ولم يمارس أهل الجنوب أي حق من حقوقهم في القرارات التي تهم وطنهم، فنأوا بأنفسهم خارج العملية السياسية فلا نخب سياسية ولا أحزاب ولا تجمعات مدنية ولا تنظيمات مهنية خارج السلطة مما جعل ساحة إقليم الجنوب ميداناً لأزلام النظام المباد على الرغم مما قدموا من تضحيات كبيرة قضت على أغلب الشباب بالإعدام أو السجن والهروب إلى دول أخرى. فكانت الساحة العراقية خالية من أي وجود ميداني للمعارضة سوى المعارضة الميدانية الشجاعة في أهوار الجنوب وامتداداتها في العاصمة بغداد وبعض المحافظات الجنوبية، لأن أغلب المعارضة كانت خارج الوطن.

فقد أفرغ الوطن من المثقفين والنخب السياسية والدينية والعلمانية على السواء فأخذ الناس بالانهماك في الحصول على أرزاقهم المعيشية نتيجة تفشي البطالة وسياسة النظام المباد من قتل وطغيان وإقصاء جعلت أبناء إقليم الجنوب يعانون الأمرين من التفرقة والصراعات الداخلية للنظام وحروبه العدوانية في الخارج.

وعندما سقط النظام (الصنم) حدث ما حدث بعد زوال الكابوس الذي جثم على صدور العراقيين مدة خمس وثلاثين سنة ونتيجة الحرمان والدكتاتورية التي مورست ضد الشعب حدث انفلات أمني وتخريب وسلب ونهب قامت به عصابات خارجية وداخلية منظمة، حتى إن التخريب امتد إلى مؤسسات ثقافية عريقة كالمتحف الوطني والمكتبة الوطنية والوثائق الرسمية في دوائر الدولة كافة. فعند سقوط النظام المباد، كانت الساحة الداخلية خالية من الفعاليات والنخب السياسية التي تحرس مؤسسات الدول بل إن بعضهم أسهم في الحصول على بعض الغنائم والاستيلاء على مخلفات رجالات النظام المباد وممتلكاتهم والامتيازات التي كان يتمتع بها النظام السابق، وتربع على بعض أجهزة الدولة وبقي الناس المستقلون خارج اللعبة السياسية على نحو ما كان معمولاً به في النظام السابق، لأنه هو الذي أسس التهميش والإقصاء. فمتى تتوضح الصورة إذن؟

إن الساحة السياسية ملئت بالانتهازيين المتلونين الذين يغيرون بسرعة جلودهم لكي يحصلوا على مكتسبات ليس لهم فيها حق وكأنهم أتقنوا اللعبة من أسلوب النظام المباد لأن هناك ثقافة عامة وأسلوباً عاماً قد أنبته النظام المباد في الحياة السياسية العراقية فخربها. فكيف السبيل إلى تنظيف المواطن من الأوساخ والأدران التي زرعها النظام المباد في بنية العقل العراقي؟

إن ثقافة الإقصاء والتهميش التي تمارس ضد أبناء إقليم الجنوب تنبع من سياسة واضحة ومدروسة لإبعاد الكفاءات العلمية والسياسية والإدارية من أبناء الجنوب عن إشغال أي منصب مهم في الدولة ولو عملنا إحصاء ميدانياً يتناول الدرجات الوظيفية في الدولة العراقية منذ نشأتها وإلى اليوم، لظهر لنا الواقع المأساوي المتمثل بإبعاد وتهميش أبناء إقليم الجنوب من المسؤولية، وكذلك لو عملنا إحصائية لحملة شهادات الدكتوراه والماجستير لمجموع أبناء العراق لوجدنا حصة الجنوب تكاد تكون معدومة أو ضئيلة نسبة إلى باقي محافظات العراق مما ألحق الغبن والحيف بأهالي الجنوب، ولو استعرضنا أسماء الوزراء أو المحافظين منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة إلى الآن فلن نجد من بينهم من أبناء الجنوب أي عنصر ناهيك عن إنشغال وظائف أخرى مهمة في الدولة.

يحق لنا الآن أن نتساءل بعد الممارسة الديمقراطية الجديدة ألا تزال سياسة التهميش والإقصاء هي السائدة؟

عندما كنا نراجع السفارات العراقية في الخارج نشعر بأننا غرباء عن هذه السفارة وعن هؤلاء الموظفين المملوئين بالكره والحقد لكل عراقي. إني أتساءل: ألا تزال الوجوه والأطر الوظيفية نفسها لمثل هؤلاء الأزلام موجودة في السفارات؟

هل انعدمت الكفاءات والخبرات العراقية الجنوبية؟ علماً بأن الخبرة تكسب من خلال الممارسة.

إن إقليم الجنوب فيه الخبرات والثروات النفطية والمعدنية والمياه والأراضي الزراعية والبشرية، لكن الحرمان والفاقة كانا من نصيب أهله وسكانه الذين كانوا يعانون من التجويع والإهمال، وتكاد تنسحب هذه السياسة إلى الآن، ولم يحدث أي تغيير حتى لو كان طفيفاً فلا تزال نفس المقاييس المتحكمة والمتبعة في التطبيق على أبناء الجنوب.

لقد بلغ السيل الزبى فمتى يرفع الحيف والحرمان والظلم وعدم المساواة عن الكفاءات الجنوبية؟ ومتى يحصلون على حقوقهم الوطنية والسياسية في عراق ديمقراطي فدرالي موحد؟

إن تصميمهم على ممارسة الحقوق الديمقراطية في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ بعد الحرمان الذي عانوه من ممارسة هذه الحقوق خلال حقب تاريخية طويلة جعلهم يصطفون بأرتال لها أول وليس لها آخر من أجل التعبير عن حقهم في الحياة وممارسة إنسانيتهم وحريتهم ولكي تلبى طموحاتهم في العدل والإنصاف والمساواة والابتعاد عن التفكير الضيق الذي يمارسه بعض الأحزاب من اجل مصلحتها الضيقة على حساب مصلحة مجموع الشعب المقموع والمهمش، فكانت نسبة المشاركة في الانتخابات قد تجاوزت ٩٠٪ من مجموع الأصوات التي يحق لها التصويت في محافظات (البصرة والعمارة والناصرية).

على الجميع أن يتساءل: لماذا هذا الإقبال على المشاركة الديمقراطية في الانتخابات؟ وهل هو من أجل برنامج تلك الأحزاب؟؟ وما هو مدى تمثيل تلك الأحزاب لطموحات وتطلعات الشعب؟

إن المشاركة في العملية الديمقراطية العراقية ما هو إلا تعبير عن الحياة الطبيعية القائمة على العدل والحق والمساواة، لأن الحقوق لا تمنح بل تؤخذ فلا اضطهاد ولا تهميش، وهذا الغبن لن يتكرر بعد الآن، إذ ينبغي أن تصان الحقوق الإنسانية والاقتصادية والسياسية والمهنية وتكون مكفولة بقوة القانون.

وما الدستور الدائم الذي سوف يصوت عليه في نهاية هذا العام إلا البداية الحقيقية والصحيحة لحياة برلمانية شفافة يعيشها الشعب العراقي بجميع أطيافه الأثنية والمذهبية والقومية والطائفية.

إن البيروقراطية الحزبية التي تمارسها الأحزاب من بسط النفوذ واستعمال القوة والميل إلى العدوان والجبروت والاستئثار بالمناصب والأموال والسلب والنهب من أموال الدولة وثروتها جعل الشعب المقموع يعاني من هذا السلوك الشائن الذي يمس مصلحة الوطن والمواطن على السواء. فالمزاج النفسي واحد بين أزلام النظام المباد والأشخاص الجدد الذين لا هم لهم إلا الاستحواذ والإثراء السريع على حساب الشعب المظلوم، فلا بد لعلاج هذا الخلل من خطة مدروسة من جميع فئات الشعب لاجتثاث السرطان الذي ينخر بالوطن والمواطن.

إن الذين يرفضون فدرالية الجنوب ما هم إلا المستفيدون من استغلال ثروات الجنوب بشتى الوسائل مستغلين المواطن للوصول إلى أهدافهم وإن أي فرد صادق مع نفسه حري به أن يسأل نفسه: هل يستطيع أن يعيش كما يعيش أهل الجنوب بما يعانونه من أوضاع مؤلمة في جميع مجالات الحياة؟ وعندما نستعرض حياة المواطن هناك في كل مجالاتها المعيشية والصحية والإنسانية ماذا نجد؟

إنها كارثة حياتية وإنسانية وبيئية، فمجرد وقوفك لاستعراض الناس وهم يمرون في الشارع أو السوق أو المدرسة أو المستشفى أو القرى تشاهد الوجوه الشاحبة التي ينقصها الغذاء وتشاهد الملابس الرثة والبيوت الطينية المهدمة والمياه غير الصالحة للشرب والشوارع الترابية التي تسربلك بالغبار والتراب عند تجوالك فيها ولو للحظة واحدة.

إن جميع زوايا حياة الإنسان هناك تدمى لها القلوب وتئن لها الضلوع وتفجع النفوس قائلة ومتسائلة: أهكذا يكون ظلم الإنسان لأخيه الإنسان؟ (وظلم ذوي القربى أشد مضاضة) على النفوس فلا يزال (ذوو القربى) يطلقون على أهل الجنوب لقب (الشروكية) تعبيراً عن السخرية والازدراء والتخلف، والأنكى من ذلك استخدام القوة مع أهل الجنوب لكي يقادوا ويحكموا وكأن (القدر) قد رسم لهم حياتهم مغموسة بالدم والقهر والحرمان، فمضت قرونهم وأغانيهم الحزينة معبرة عن هذا الظلم والحرمان.

وبعد أن جاءت الديمقراطية، تلونت حياتنا بألوانها الرائعة التي حرمنا منها طوال تاريخنا، فأخذت الأصوات المقهورة في العهود السابقة تعلو وتعلو نافضة عنها غبار السنوات الماضية، معلنة استرجاع حقوقها كاملة غير منقوصة في تحقيق فدرالية الجنوب.